

وأيضاً يجوز أن يكون الجنس نوعاً بالمعنى الأول ، ولا يكون بالمعنى الثاني كالأجناس المتوسطة . وقد يكون نوعاً بالمعنى الثاني ، ولا يكون نوعاً بالمعنى الأول كالحقائق البسيطة . فظهر أنه ليس بين المعنيين من النوع¹ عموم وخصوص² .

قال المفسر : قد تقدم القول في الفرق بين النوع الحقيقي والنوع المضاف بالوجه الأول³ .

أما الوجه الثاني فهو لبيان بطلان ما ظنه قوم من أن كل نوع حقيقي - فهو نوع مضاف - نوعاً حقيقياً .

وبيان ذلك : أن المضاف قد يصدق حيث يكذب الحقيقي كالأجناس المتوسطة ؛ وقد يصدق الحقيقي حيث يكذب المضاف كالملاهيات البسيطة ، وإذا كان كل واحد منهما قد يصدق على ما يكذب عليه الآخر ، لم يكن بينهما عموم وخصوص .

واعلم أن من جملة الفروق بينهما ، أن النوع الحقيقي لا حاجة به إلى الفصل والجنس البتة من حيث هو هو ؛ والنوع المضاف محتاج إليهما . فإن طبائع الأجناس العالية - إذا أخذت مجردة عن فصولها المقسمة - كانت أنواعاً لا⁴ أنواعاً مضافة ؛ إذ ليس فوقها جنس لتكون هي أنواعاً له .

1 ساقطة من كل من (أ) و(ل) .

2 راجع المتن في : (أ) : 1 ط ، (ل) : 2 و

3 انظر فيما تقدم : ص 108 .

4 الأصل : لا .